

**قانون رقم ٩٨ لسنة ٢٠٠٩**

برسـط موازنة هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

للسـنة المـالية ٢٠١٠/٢٠٠٩

**باسم الشعب**

**رئيس الجمهورية**

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصـه ، وقد أصدرناه :

**(المـادة الأولى)**

قدرـت جـملـة مـواـزـنة هـيـة تـنـمـيـة صـنـاعـة تـكـنـوـلـوـجـيـا الـمـعـلـومـات لـلـسـنـة المـالـيـة ٢٠١٠/٢٠٠٩ بـمـبـلـغ ٣٦٥٠٠٠٠ جـنيـه (فـقـط وـقـدـرـه ثـلـاثـمـائـة وـخـمـسـة وـسـتـون مـلـيـون جـنيـه) .

**(المـادة الثانية)**

قدرـت الـاسـتـخـدـامـات الـجـارـيـة لـلـسـنـة المـالـيـة ٢٠١٠/٢٠٠٩ بـمـبـلـغ ١٤٥٠٠٠٠ جـنيـه (فـقـط وـقـدـرـه مـائـة وـخـمـسـة وأـربـعـون مـلـيـون جـنيـه) مـوزـعـة كـالـآـتـى :

- أـجـور بـمـبـلـغ ٣٦٠٠٠٠ جـنيـه .

- نـفـقـات جـارـيـة وـتـحـوـيلـات جـارـيـة بـمـبـلـغ ١١٩٠٠٠٠ جـنيـه .

**(المـادة الثالثـة)**

قدرـت الإـسـرـادـات الـجـارـيـة وـالـتـحـوـيلـات الـجـارـيـة لـلـسـنـة المـالـيـة ٢٠١٠/٢٠٠٩ بـمـبـلـغ ٧٣٠٠٠٠ جـنيـه (فـقـط وـقـدـرـه مـائـانـانـانـانـون وـثـلـاثـمـائـة مـلـيـون جـنيـه) .

**(المـادة الرابـعة)**

قدرـفـاقـضـ العـصـلـيـات الـجـارـيـة لـلـسـنـة المـالـيـة ٢٠١٠/٢٠٠٩ بـمـبـلـغ ٨٥٠٠٠٠ جـنيـه (فـقـط وـقـدـرـه خـمـسـة وـثـمـانـيـون مـلـيـون جـنيـه) منه مـبـلـغ ١٠٠٠٠ جـنيـه فـاقـضـ حـكـومـة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ١٣٥..... جنيه (فقط وقدره مائة وخمسة وثلاثون مليون جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٨..... جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٥٥..... جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ١٣٥..... جنيه (فقط وقدره مائة وخمسة وثلاثون مليون جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٩ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٢٦ مايو سنة ٢٠٠٩ م) .

حسني مبارك

**مشروع موازنة مدينة تونس لوجيا المعلومات**

٢٠١٠/٢٠٠٩ العالمة

(\*) يتم توزيع الاعتماد الإجمالي للأجور خلال السنة المالية بالاتفاق بين الهيئة ووزارة المالية وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .